

صعود الدور الصيني في الشرق الاوسط وانعكاسه على الأمن الاقليمي

مهند عبد رشيد

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة جيهان- اربيل، كردستان، العراق

المستخلص

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ازداد اهتمام جمهورية الصين الشعبية بالدور الخارجي القائم على ادوات اقتصادية بغية الوصول الى الفائدة القصوى للمصالح القومية الصينية، وترافق هذا الدور مع احتدام التنافس بين الدول الكبرى في اقاليم مختلفة كان نصيب منطقة الشرق الاوسط هو الاكبر في هذا التنافس. ترتبط الصين بمصالح وثيقة في منطقة الشرق الاوسط قائمة على الطاقة والأسواق، وازدادت هذه المصالح لتدخل المجالين السياسي والأمني مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة، حتى وصل الأمر الى مراحل متقدمة في منافسة نفوذ القوى الكبرى التقليدية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا). وفي العقد الأخير، ازداد حجم الانفاس الصيني في قضايا المنطقة، وهو ما بدأ يشكل تهديداً اقتصادياً واستراتيجياً لنفوذ القوى الكبرى التقليدية، ولما يمثله هذا التهديد من انعكاس مباشر على الأوضاع الأمنية في منطقة رخوة كالشرق الأوسط، يزداد الأهتمام ببحث الآثار المستقبلية المترتبة على هذا الصعود الصيني في جوانب الأمن والاقتصاد والسياسة.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي، الشرق الاوسط، القرن الحادي والعشرين، التنافس الصيني، العلاقات الدولية.

1. المقدمة

أزمة الملف النووي الإيراني، حيث ترى واشنطن أن تسوية هذه الأزمة سيساعدها في تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تسهيل الدخول في شركات اقتصادية وأمنية مع إيران، وتوجيه جهودها إلى محيط الصين الجغرافي لمواجهتها، بالإضافة إلى إمكانية قطع الطريق على الصين في الانفراد بممارسة نفوذ اقتصادي أو سياسي سواء في إيران أو في منطقة الشرق الأوسط كله، وعلى هذا الأساس، يمثل صعود الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط تحدياً للأدوار الدولية، ولهذا التحدي انعكاسات على البيئة الأمنية لدول المنطقة.

مشكلة البحث

تفرض حالة الصعود الصيني، اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، تساؤلات مهمة حول تأثير هذا الصعود على مستقبل وشكل النظام العالمي الأحادي القطبية الراهن. وحتى مع افتراض أن هذا الصعود سينتهي إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، فسيظل هناك اهتمام حول آليات هذا الانتقال نظرهما في التساؤلات التالية:

1. هل سيرتبط بحدوث صدام عسكري حتمي بين الولايات المتحدة والصين؟

2. أم يمكن أن يحدث ذلك باعتباره أمراً واقعاً من دون وقوع هذا الصدام؟

3. وما هو المدى الزمني المتوقع لحدوث هذا الانتقال؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان صعود الدور الصيني أثر على مصالح القوى الكبرى الفاعلة في الشرق الأوسط، لا سيما المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية، وان

يُعتبر إقليم الشرق الأوسط واحداً من أهم الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، إذ يعد قلب العالم، وحلقة الوصل بين الشرق والغرب، ويمتاز بممراته الملاحية التي تثر من خلالها غالبية التجارة الدولية، كما أنه مخزنٌ تاريخيٌ وحضاريٌّ مهم، خاصةً أنه يمتاز بغنى ثرواته، لا سيما مصادر الطاقة والنفط، كما كان أحد الساحات التي شهدت منافسةً جيوسياسية خلال فترة الحرب الباردة، وزيماً هو من المناطق التي ظلّت مجالاً لتجادلٍ بين القوى الدولية المؤثرة، على الرغم من تحوّل النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، لا سيما الولايات المتحدة والصين، حيث يُعتبر الإقليم نموذجاً مصغراً للصراع/التنافس بين القوتين على الصعيد الدولي.

اهداف البحث

دفع تزايد نفوذ الصين في المنطقة وتقاربها مع إيران، الولايات المتحدة إلى محاولة حلّ

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية
المجلد 6، العدد 2 (2022).

أُسلم البحث في 23 أيار 2022؛ قُبِل في 8 تموز 2022

ورقة بحث منمنظمة: نُشرت في 20 تموز 2022

البريد الإلكتروني للمؤلف: dr.muhanad.a@cihanuniversity.edu.iq

حقوق الطبع والنشر © 2022 مهند عبد رشيد . هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع

الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

نحو 12% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصينية، وهناك تقديرات عديدة تؤكد أن الصين تجاوزت مؤخرًا الولايات المتحدة لتصبح المصدر الأكبر للاستثمارات في المنطقة. كما تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين وبلدان الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية 230 مليار دولار عام (2019)، من 20 مليار دولار فقط قبل عشر سنوات، وتغطي الصين نحو نصف احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي من المنطقة. وفضلًا عن ذلك، وأخذًا في الاعتبار النمو الاقتصادي وفي البنية التحتية في المنطقة فإن النمو المتسارع في عدد السكان في المنطقة يمثل سوقًا كبيرة واعدة للمنتجات الصينية. وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بات الشرق الأوسط السوق الرئيسية للسلاح الصيني، ومن بين زبائنه الرئيسيين إيران والعراق. (غومودو، 2013).

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية بالنسبة للصين لأنه يقع على مفترق طرق ثلاث قارات مهمة أوروبا وإفريقيا وآسيا إلى جانب البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب وبحر قزوين والبحر الأسود. يُعتقد أن كل هذه القارات مرتبطة بمشروع مبادرة الحزام والطريق من قبل الصين. تقع هذه المنطقة أيضًا عند تقاطعات طرق النفط التي تعتبر ذات أهمية كبيرة للصين لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

باختصار، تعرض دول الشرق الأوسط أسواق المصدر المحتملة للصين من حيث الموارد وبوابة إلى الأسواق الأخرى في العالم الدولي. ونتيجة لذلك، بدأت الصين في زيادة مشاركتها الاقتصادية والاستراتيجية والدبلوماسية مع هذه المنطقة المعنية لا تخدم هذه الاستثمارات مصالح الصين فحسب، بل تخدم أيضًا دول الشرق الأوسط التي تحلم بتحسين وتعزيز اقتصاداتها لدعم قاعدة الاستقرار الاجتماعي في الداخل. كما أن الشرق الأوسط هو الأقرب إلى القنوات البحرية الإستراتيجية الأربعة للبوسفور والدرينيل وباب المندب ومضيق هرمز الذي تمر عبره معظم التجارة الصينية. تلعب هذه المنطقة أيضًا دورًا رئيسيًا في التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي والتبادلات الثقافية تحت مظلة مشروع مبادرة الحزام والطريق. باستثناء كل هذا، تمثل هذه المنطقة الحرجة أكثر من 40% من واردات الصين من النفط وهي مزود رئيسي للغاز الطبيعي المسال (الخطيب، 2016).

من أجل تحفيز اقتصادها، تعتمد الصين بشكل كبير على واردات الطاقة من هذه المنطقة. يأتي أكثر من نصف واردات الصين من النفط الخام من الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي 10-20% من واردات الصين من الغاز الطبيعي تتواجد أيضًا في هذه المنطقة.

ثمة اعتبارات أخرى تجعل المنطقة ذات أولوية قصوى للسياسة الخارجية الصينية، إذ لا تزال الصين المستورد الرئيس للنفط والغاز الطبيعي من مصدري الشرق الأوسط. يمثل الشرق الأوسط أكثر من 40 في المائة من واردات الصين من النفط، وهو أيضًا مورد رئيسي للغاز الطبيعي المسال في البلاد. من المرجح أن تعتمد الصين بشكل متزايد على الطاقة من المنطقة في السنوات القادمة، حيث من المتوقع أن تزيد الدولة بشكل كبير من استهلاكها للطاقة وأن ترفع إنتاجها المحلي بشكل متواضع فقط (Lons, 2019) لطالما حافظت الصين على نهج متوازن إلى حد ما فيما يتعلق ب وارداتها من الطاقة الخليجية. بالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين دول الخليج والولايات المتحدة، تشعر بكين بالقلق من أن واشنطن قد تضغط عليها لتعطيل تدفق النفط إلى الصين. يزيد

انعكاسات هذا الصعود على الأمن الإقليمي لا ينبع من الأداء السياسي الصيني المباشر، إنما بشكل غير مباشر عبر مزاحمة النفوذ والتأثير الدولي الراسخ في المنطقة.

مناهج البحث المستخدمة

للوصول إلى مبتغى البحث وتحليل الموضوع يعتمد البحث على منهج التحليل النظري ليحلل مدخلات القوة الصينية وإلى ماذا سوف تفضي هذه المدخلات من مخرجات على دورها في منطقة الشرق الأوسط، وإيضاً تم تحليل الموضوع حسب أسلوب التفكير الاستنباطي الذي يبدأ من الكل وهذا الأسلوب ينقل الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فريدة معينة. وعليه قسم البحث إلى أربعة مباحث، تناول الأول أولويات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، فيما ذهب المبحث الثاني لدراسة انعكاسات الدور الصيني على الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وذهب المبحث الثالث لمبحث تداعيات الصعود الصيني في المنطقة على المصالح الأوروبية، وإخيراً مبحث انعكاسات هذا الصعود على الأمن الإقليمي.

2. أولويات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

منذ قيامها عام 1949 سعت جمهورية الصين الشعبية إلى علاقات وثيقة بدول الشرق الأوسط بدءاً من مصر، التي كانت أول دولة عربية وإفريقية تقم علاقات دبلوماسية بيكين عام 1956. ومنذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، اتجه تركيز بيكين فقط على علاقاتها الاقتصادية وتوسيع تجارتها مع دول الشرق الأوسط، بما في ذلك تصدير العمالة واستيراد النفط. وتأسست سياسة الصين في المنطقة على مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي ورفض هيمنة القوى العظمى على مقدرات الدول الأصغر، وإن ظل هذا المبدأ مجرد تأكيد نظري خاصة أن الصين ظلت دائماً مستفيدة من الحضور الأمريكي القوي في الشرق الأوسط ودورها في الحفاظ على استقراره وتأمين الممرات البحرية لمرور صادراتها من النفط للخارج، وذلك دون الحاجة إلى استثمارات صينية في أمن المنطقة. وقد دفع ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى الإشارة للصين "كاستفيدة مجاني من المنطقة يترك الولايات المتحدة لتسوية مشكلاتها دون فعل الكثير للمساعدة". (عزت، 2020).

وفي الواقع العملي، فإنه مع تولي الرئيس شي جينبنج الرئاسة في عام 2012 لوحظ النشاط السياسي الصيني المتزايد في الشرق الأوسط، حيث بدأت وفود صينية رفيعة المستوى تتوافد على دول المنطقة بما فيها الرئيس نفسه الذي قام بجولة شملت مصر والسعودية وإيران عام 2016، وهي الجولة التي ألقى خلالها خطابه الشهير في جامعة الدول العربية في القاهرة طرح فيه سياسة الصين العربية المعمول بها الآن. (رويتز، 2016).

2.1 الأهمية الجيو - اقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية

بحكم موقعه الجغرافي وخطوط الملاحة البحرية فيها من أفريقيا إلى أوروبا ممثلة أساساً في قناة السويس، يمثل الشرق الأوسط أهمية حيوية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق وللتجارة الصينية للأسواق المركزية عموماً. وخلال العقد الأخير، استثمرت الصين أكثر من 150 مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بخلاف الاستثمارات الصينية في إسرائيل (نحو 13 مليار دولار في قطاع التكنولوجيا المتقدمة أساساً)، وهو ما يمثل

تتفهم أنه لم يكن أمام مصر سوى اللجوء إلى مجلس الأمن بعد نحو عقدٍ من الماطلة والتعثت وسوء النوايا من الجانب الإثيوبي. وكان بوسع الصين بحكم هذا الانخراط وعلى هذا المدى الزمني الطويل فعل شيء أو القيام بدورٍ ما، هي بالقطع مؤهلة له، يقنعنا بأن هذا العملاق الاقتصادي يستطيع فعلاً النهوض ببعض مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، خاصةً أن الأمر يتعلق بتهديد لأمن واستقرار إقليم للصين مصالح ضخمة فيه (شعراوي، 2018).

وهكذا فإن انخراط كلٍ من واشنطن وموسكو في المنطقة يخدم مصالح الصين التي تكتفي بالتركيز الأساسي وادخار قدراتها لمنطقة جوارها المباشر وفنائها الخلفي هي شرق آسيا الأكثر أهمية لها من الناحية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تتبادل الصين الأدوار مع روسيا التي تتولى القيادة في الشرق الأوسط ووراءها الصين، بينما تتولى الأخيرة القيادة في شرق آسيا مؤيدةً من روسيا.

3. تحدي الصعود الصيني للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولية، وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية بعدما منيت الولايات المتحدة الأمريكية بالفشل في حربها في أفغانستان والعراق، وتأكد ذلك بعد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية. وأصبح النظام العالمي يتوجه نحو قيادة التنين الصيني كقوة عظمى. وقد أدى ذلك إلى تغيرات في طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسية في هذا النظام، وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وحدث تغير في الخطاب العام الصيني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية، والتعامل معها بشكل أكثر ندية. كما تشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر؛ إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، والصين بتقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن (سكوبيل، 2016).

إن افتقار الصين النسبي إلى الالتزامات الأمنية في المنطقة - مقارنة بالولايات المتحدة - يمكن أن يخلق الانطباع بأنها لا تنحاز إلى أي طرف في المنافسات الإقليمية أو ترحح كفة الميزان لصالح أي من شركائها. لكن وجهة النظر هذه تغفل الطبيعة الهرمية لشركات الصين، حيث تفضل العلاقات مع شركاء استراتيجيين شاملين على الآخرين. كما أنه لا يأخذ في الحسبان تفضيل الصين للاستقرار في الشرق الأوسط. تقدم الدول ذات التوجه الراهن والمتصلة بالشبكات في جميع أنحاء المنطقة لبيكين أكثر من الدول المعزولة. وهكذا، عندما زار شي دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 للارتقاء بعلاقة الصين مع الدولة إلى أعلى مستوى، أظهر أنها كانت ركيزة أساسية لسياسة الصين في الشرق الأوسط. في المقابل، عندما زار أمير قطر حمدان آل ثاني بيكين في يناير 2019، لم تقم الصين بترقية العلاقة بل صرحت بأنها تريد مواصلة العمل مع الإطار الذي تم وضعه في الشراكة الاستراتيجية لعام 2014. وهذا يشير إلى تصور الصين لقطر على أنها أقل أهمية من الإمارات. (سكوبيل، 2016).

هذا القلق من الأهمية المتصورة لإيران، التي ترى الصين أنها أكثر مقاومة لسياسة الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، تؤكد الجولة الحالية من العقوبات الأمريكية على إيران اعتماد الصين على الجانب العربي من الخليج. إذ ارتفعت واردات النفط الصينية من المملكة العربية السعودية إلى الضعف خلال عامي 2018 - 2019، ومن المحتمل أن تكون بيكين قلقة بشأن هذا المستوى من الاعتماد على مصدر طاقة واحد. (Lons, 2019).

2.2 الأهمية الأمنية والسياسية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية.

مثلت الأوضاع الأمنية المتزايدة في الشرق الأوسط وانهيار بعض دوله مثل ليبيا وسوريا والعراق واليمن بمثابة تحدٍ جدي للصين ولسياساتها الإقليمية، وتهديداً مباشراً للاستثمارات الصينية ولتدفق الواردات من النفط والمواد الأولية من المنطقة والصادرات من السوق الصينية إليها، ولسلامة المواطنين الصينيين العاملين في دول المنطقة.

وعلى خلاف الولايات المتحدة، تتفقد الصين خبرة الحضور العسكري في المنطقة، بما في ذلك تنفيذ عمليات عسكرية معقدة أو امتلاك قواعد عسكرية في المنطقة. ومع ذلك أدت التغييرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية والأمنية إلى تبني الصين أنماطاً جديدة من العمل أبرزها المشاركة الصينية النشطة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما لعبت بيكين، منذ عام 2008، دوراً نشطاً في العمليات الدولية ضد القرصنة في القرن الإفريقي والدفاع عن طريق التجارة الدولية ورعاياها في الخارج وعمليات إجلاء من مناطق خطرة في أوقات الحاجة. واستهدفت الإصلاحات العسكرية التي تبناها الرئيس الصيني بناء قدرات عسكرية صينية قادرة على العمل بعيداً عن الحدود وتغيير الأولويات الاستراتيجية للبلاد. وفي هذا السياق، أقامت بيكين قاعدة عسكرية لها في جيبوتي افتتحتها في أغسطس 2015 (الخطيب، 2016).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يصعب القول بأن للصين تأثير يذكر في المنطقة ومشكلاتها، حيث يظل هذا التأثير محصوراً، وإلى حدٍ كبير، في قوتين اثنتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، واللتين تتحمل كل منهما أعباء متفاوتة في قيامها بدورها المؤثر في الإقليم. ولا يبدو أن الصين مستعدة، على الأقل حتى الآن، للقيام بدورٍ سياسي يتلاءم مع إمكاناتها الاقتصادية والتجارية الهائلة في المنطقة. وترى بيكين أنه لا يوجد مبرر لاستثمار موارد أو حتى تحمل مخاطر بدلاً من الدورين الأمريكي والروسي في منطقة مثل الشرق الأوسط تتعاضد فيها المخاطر، ناهيك عن حتى مجرد التفكير في الحلول محلها. وقد تجسد هذا «اللادور» مؤخراً في موقف الصين من أزمة السد الإثيوبي. إذ إنه بالرغم من الاستثمارات الصينية الضخمة في إثيوبيا، والتي تتجاوز أي قوة أخرى كبرى بما فيها الاتحاد الأوروبي، بل وتعاقدها على توريد توربينات السد لأديس أبابا، وفي الوقت ذاته تمتعها بعلاقات مميزة بالقاهرة، إلا أن بيكين آثرت الصمت على مدى عقدٍ كامل رغم قيام القاهرة ببحثها على القيام بدورها في النزاع مراراً وتكراراً. وعندما عرضت القاهرة الأزمة على مجلس الأمن الدولي في يونيو الماضي تبنت الصين مقاربة سلبية تعتمد على مصلحة ذاتية ضيقة بما لا يتفق ومسؤوليات دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أشار ممثلها إلى أن المجلس ليس المحفل المناسب لمناقشة هذه الأزمة. وبطبيعة الحال، وبحكم كونها دولة منبع، يُمكن تفهّم تبني الصين هذا الموقف، إلا أنها وبحكم انخراطها في المنطقة ومع الدولتين طرفي النزاع كان يجب أن

الصين أيضاً تواصلها الدبلوماسية مع الدول المجاورة لها، كاليابان وكوريا الجنوبية ودول آسيان. وبالإضافة إلى ذلك، اقتنصت اتفاقاً كبيراً للاستثمار الحر مع الاتحاد الأوروبي. وبالترام، أظهرت بيجين ثقة أكبر بالنفس إزاء الانتقادات الخارجية المتعلقة بتعاملها المتشدد مع قضايا حقوق الإنسان في هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت، وانتهاكها لسيادة تايبان، وممارستها في بحر الصين الجنوبي.

وتوضح هذه السياسات أن الممارسات الصينية المتشددة ربما تنضوي على رغبة القيادة في القيام بها فقط من أجل الإعلان عن امتلاك بيجين القدرة على فعلها، وتحدي الغرب، وتأكيد قوتها. لكن هذا التوضع المتشدد تسبب في انتقادات للحكومة الصينية، ويقول شي يهنونغ، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة رنمين، أن "مجرد قدرة الصين على اتخاذ إجراء مضاد لا يعني أنها يجب أن تفعل ذلك دائماً". (Writer, 2021)

النظر إلى هذه المعادلة المعقدة، يمكن استنتاج أنه لم يعد هناك حوافز أمام شي جينبينغ لتغيير سلوك الصين، بالنظر للقناعة الصينية بأن الولايات المتحدة لا ترغب في تخفيف حدة المواجهة. لكن ثمة نقطة ضعف قد تستغلها إدارة بايدن لإجبار الحزب الشيوعي على تبني سياسات أكثر اعتدالاً، وهي التعددية الدولية. ففي وقت تبدو فيه احتمالات تحسّن العلاقات بسبب التواصل على المستوى الثنائي معقدة، ما زالت الصين غير قادرة على الارتقاء لمستوى التّد مع الولايات المتحدة وحلفائها مجتمعين. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن الصين في السنوات الماضية من تشكيل تحالفات متينة مع عدد كافٍ من الدول القوية التي تمكّنها من بناء تحالف مضاد في وجه نزعة بايدن نحو التعددية. (مركز الامارات للسياسات: 2021)

وتحمل سياسات التحالفات الأمريكية في طياتها خطر تصاعد النزعة القومية في الصين، خصوصاً وسط تسويق المسؤولين ووسائل الإعلام الصينية سعي واشنطن لإعادة بناء التحالفات بوصفها خطوة موحجة ضد أمن الصين ومصالحها. لكن، نجاح بايدن في قيادة حلفاء الولايات المتحدة لرسم سياسات منسقة تجاه بيجين، بالترام مع تقلص خيارات قيادة الحزب الشيوعي، قد يُجبر الصين على تقديم تنازلات مهمة على المدى البعيد.

تُبدي الصين رغبةً في تسوية الصراع مع الولايات المتحدة عبر الحوار والتفاهات الثنائية، وتحاول أن تتجنّب الدخول في استقطاب إستراتيجي، ومع ذلك فإنّ حالة التنافس ستظل قائمة؛ ولأنّ الشرق الأوسط هو مجال حيوي تتقاطع فيه مصالح الطرفين بصورة مكثّفة أكبر من أي إقليم آخر، ولأنّها تتبني سياسةً هادئة نحو الصعود تركّز أكبر على المبادرات الاقتصادية، فإنّ الصين ستظلّ تستفيد بصورة أساسية من مظلة الحماية الأمريكية في المنطقة، حيث تتفق الصين والولايات المتحدة في أولوية ضمان الاستقرار الإقليمي، واحتواء الصراعات بين دول المنطقة. إذ يوقر ذلك لمشروعاتها بيئةً ملائمة، ولاستثماراتها أسواقاً مستقرّة، فضلاً عن ضمان إمدادات النفط لمصانعها الهادئة.

ومع ذلك، لن تتوانى الصين أو روسيا إذا ما أُتيحت لها فرصة لتغيير خريطة المنطقة الجيو-سياسية لصالحها، وتحديداً تستعدّ الصين لتوسيع نطاق تعاونها مع بعض القوى الإقليمية المؤثرة، وذلك ضمن خططها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والإستراتيجية على الساحة الدولية ككلّ، والحدّ من الهيمنة الأمريكية، خصوصاً بعد توجّهات بايدن لبناء تحالفات في منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني. وقد ظهر استعداد الصين لإحجام الملف النووي وعلاقتها مع إيران في التنافس مع الولايات المتحدة، بعدما

3.1 منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الادراك الاستراتيجي الصيني.

تشكل وجهة النظر السائدة في الصين تجاه الولايات المتحدة على ثلاثة مستويات: (Buckley, 2021).

المستوى الأول: ينبع من قناعة مفادها أن قدرة الدول المحايدة على عدم الاختيار بين القطبين الكبيرين ستصبح ضئيلة في المستقبل، وأحد أهم القطاعات التي سيكون على هذه الدول الانحياز فيها لطرف على حساب الآخر هو "النموذج التكنولوجي". ويُشبهه بعض الأكاديميين الصينيين هذه العملية بـ"الاختيار بين أبل وأندرويد"، بمعنى أن السباق التكنولوجي بين الجانبين سينج معسكرين يقدم كلاهما تقنيات خاصة ومختلفة عن المعسكر الآخر. وستسبب الضغط السياسي من قبل بيجين وواشنطن، أو ما يعرف بساسية "الانفصال"، في عدم الدمج بينهما من قبل الدول المحايدة.

المستوى الثاني: ويرتكز على قاعدة العلاقات الثنائية؛ فقد باتت القيادة الصينية تدرك أن بقاء العلاقات مع الولايات المتحدة عند مستويات منخفضة أمر حتمي بسبب تفاعلات السياسة في واشنطن، لكن يمكن أيضاً تشرّح الدور الصيني الفعال والمساهم في خلق التوافق الداخلي الأمريكي حول التشدد تجاه الصين، وهي نقطة ترفض بيجين الحديث عنها.

وعلى الجانب الصيني، لا تختلف فلسفة النظرة الصينية الداخلية للولايات المتحدة كثيراً عن التوافق الأمريكي حول الصين؛ فالمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، منذ صعود شي جينبينغ لقيادة الحزب والدولة، تتلخص في القوة وحالة "الأنا" العالية. فشي يسعى إلى تقديم نفسه للصينيين باعتباره قائداً أقوى من الزعيم دنغ شياوبينغ، وفي نفس الوقت، يحاول شي توظيف المشاعر القومية المكثفة لتصوير نفسه نموذجاً محدثاً من ماو تسي تونغ.

المستوى الثالث: وينطلق من نظرية صينية عامة وشاملة تقترح أن نفوذ الولايات المتحدة يتراجع بسرعة، في مقابل صعود الصين. وخلال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي، تعهد شي بـ "جعل الصين قوية وغنية"، وأن تتحول إلى القوة الأولى عالمياً بحلول عام 2050. وخلال اجتماع عقد في الأسبوع الأول من مارس الجاري، ردد شي في العلن عبارة "الشرق يهض والغرب يتراجع" التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى شعار موحد ضمن غالبية خطابات المسؤولين الصينيين وكشف كذلك عن رؤيته للولايات المتحدة باعتبارها "أكبر تهديد على التنمية والأمن" في الصين.

وهذه النظرة المركبة تتضمن عنصراً مهماً قد يكون أقل وضوحاً، وهو أن اعتماد القيادة الصينية بأن "الغرب يتراجع" لا ينفي إيمانها أيضاً بأن الولايات المتحدة ما زالت هي القوة المهيمنة في العالم، وستبقى كذلك لفترات طويلة مقبلة. وتمتد هذه الواقعية الصينية استناداً إلى محدودية القدرات الصينية، وإلى قناعة بأن الصين ما زالت غير قادرة على أن تقدم بديلاً عن الولايات المتحدة. (Zheng, 2021).

3.2 اجراءات الصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية

سرعت الصين، خلال عام 2020، من إجراءاتها لتعظيم القوة الصينية في مواجهة ضغوط واشنطن، وزادت كذلك من تحركاتها في المنظمات الدولية، مثل منظمتي الصحة والتجارة العالميتين، ضمن السعي للتأثير في ترقية النظام العالمي، وأعدت توظيف آليات تعاون دولي موجودة بالفعل، من قبيل مبادرة الحزام والطريق، لكي تتناسب مع الجائحة وتحول التكنولوجيا إلى قضية مركزية في العلاقات الدولية. وكشفت

4. تداعيات الصعود الصيني في الشرق الاوسط على المصالح الأوروبية

هناك العديد من المجالات التي من المرجح أن يكون لانخراط الصين فيها مع الشرق الأوسط عواقب مهمة على المصالح الاقتصادية والأمنية الأوروبية على المدى المتوسط والطويل. من خلال تقديم نموذج للتنمية غير الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية مع المنطقة، تعمل الصين ببطء على ترسيخ نفسها كمنافس للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط. وسط الاضطرابات الإقليمية الشديدة، من المهم بالنسبة للأوروبيين الاعتراف بهذا التحول، ومراقبة تطور الوجود الاقتصادي والأمني للصين هناك، وإيجاد طرق جديدة للتعامل مع البلاد في شؤون الشرق الأوسط. إن القيام بذلك سيساعدهم على إقناع بكين بدعم إطار عمل متعدد الأطراف مستقر يحمي المصالح الأوروبية (سليمان، 2019).

4.1 التداعيات الاقتصادية للصعود الصيني على المصالح الأوروبية.

حتى لو ظلت الصين حذرة في مشاركتها السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، فمن المحتمل أن يكون للوجود الاقتصادي للبلاد هناك تداعيات مهمة على الأوروبيين. تبرز الصين كلاعب إقليمي حاسم في المنطقة، من خلال الاستثمار المباشر ودعم التنمية. أهميتها الاقتصادية للمنطقة لديها القدرة على التفوق على الولايات المتحدة وأوروبا. ستحتاج دول الشرق الأوسط - لا سيما تلك المتضررة من النزاعات - إلى الأموال الصينية لتطوير البنية التحتية الحيوية، وقد يكون لهذه المساعدة عواقب بعيدة المدى عليها (ارشيد، 2017).

تختلف معايير الصين بشأن جدوى مشاريع التنمية والشروط المرتبطة بها - فيما يتعلق بالحكم الرشيد، والبنية التحتية الاقتصادية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان - عن معايير الغرب. وكما ذكر ديجانج، تعتقد الصين أن التنمية الاقتصادية وتوفير السلع العامة مهمان للسلام والاستقرار ولكن الإصلاحات الديمقراطية ليست كذلك. في هذا النهج، تخاطر مشاريع التنمية التي تركز على استخراج الموارد بتعزيز الأنظمة الاستبدادية، والشبكات الزبائنية، وعدم المساواة الاجتماعية - مع عواقب طويلة الأجل على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان المعنية (شعراوي، 2018).

يُذهل النموذج الصيني للرأسمالية الاستبدادية بالفعل العديد من أنظمة الشرق الأوسط، التي ترى التعاون مع الصين وسيلة لمقاومة الضغط الغربي لمتابعة إصلاحات الحوكمة والمساءلة في مجال حقوق الإنسان مقابل مساعدات التنمية والاستثمار. يمكن لصادرات الصين من السلع مثل تكنولوجيا المراقبة المتقدمة أن تعزز الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط.

4.1 التداعيات الأمنية للصعود الصيني على المصالح الأوروبية.

هناك العديد من العناصر غير المعروفة في العواقب الأمنية المحتملة لاقتناء دول الشرق الأوسط لشبكات G5 والتكنولوجيا الصينية على نطاق أوسع. مع قيام الولايات المتحدة بالفعل بإثارة مخاوفها بشأن هذه الجهة، يجب على الأوروبيين متابعة القضية عن كثب في السنوات القادمة.

في هذا السياق، يمكن للأوروبيين فعل المزيد لإعادة تركيز دور الصين الاقتصادي على الجهود البناءة. على سبيل المثال، تقوم العديد من وكالات التنمية الأوروبية بالفعل بتجربة التعاون مع الصين في البلدان الأفريقية. يمكن أن يساعد توسيع هذه الشراكات

تعمدت مؤخرًا بالسعي لحماية الاتفاق النووي، والدفاع عما وصفته بمصالحها المشروعة في العلاقات مع إيران، وذلك حسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها وانغ يي، في 25 مارس 2021. (أحمد، 2017).

وقد بدأت مؤشرات التحرك الصيني بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع إيران في 27 مارس 2021م في طهران، وهي خطوة موجهة بالأساس إلى الولايات المتحدة. ويبدو وشيكًا وفقًا لسياسة الصين وتصميمها المعهود على النفاذ إلى قلب مصالحها أن بكين ستصل إلى الشرق الأوسط محمولةً على جناح هذه المعاهدة، التي ستكون مصحوبةً باتفاقيات اقتصادية وتجارية لن تقتصر على إيران، بل ستمتد إلى بقية دول المنطقة.

ولا يختلف الأمر مع روسيا، التي تبدو مستعدةً للعب دورٍ أوسع في الشرق الأوسط، كما حدث في سوريا، وذلك في إطار تخفيف ضغوط حلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها التقليدية، خصوصًا التحالف الذي تسعى إدارة بايدن لتشكيله مع الأوروبيين لمواجهتها. ويبدو موقف روسيا المُعلن من الاتفاق النووي ومن العلاقة مع إيران منسجمًا مع روح التنافس الجيو-سياسي، وراعياً في امتلاك مزيد من الأوراق لموازنة الضغوط الأمريكية المرتقبة. ولم يقتصر هذا التحرك على سوريا، بل عمقت روسيا شراكها مع تركيا، حتى وصل الأمر إلى إمداد الأخيرة بمنظمة S-400 الدفاعية، وهو أمرٌ يُشير إلى تحوّلٍ عكسي للنفوذ الأمريكي وحلف الناتو في الشرق الأوسط. (فادمان، 2016).

لكن حتى الآن لا يمكن القول إنَّ الصين أو حتى روسيا أو أي قوى أخرى تملك أي مبادرة بديلة، أو لديها استعداداً لتوفير مظلة أمنية بديلة في الشرق الأوسط، أو أن لديها مخططات من أجل توسيع رقعة المنافسة مع الولايات المتحدة في الإقليم، وفي المقابل دول الإقليم مترددة في منح الصين أي امتيازات أمنية، لا سيما في ظل اختلاف التوجهات بشأن بعض القضايا، مثل الموقف الصيني من إيران الذي تنظر إليه دول الخليج بريبة، وكذلك موقف إسرائيل من الصين التي تنظر إليها على أنها داعمٌ للقضايا العربية، ومن ثم فإنَّ دول المنطقة لا تريد أن تُحلَّ الصين محلَّ الولايات المتحدة، لكنها بصدد استخدام نفوذ الصين الاقتصادي للضغط على الولايات المتحدة؛ من أجل الاحتفاظ بدعمها أو تغيير وجهتها بشأن قضايا إقليمية بعينها، ومن جانبها تخشى الصين أن يؤثر تدخلها في قضايا المنطقة وصراعاتها على مكاسبها ومشاريعها الاقتصادية وتدفع المصالح الإستراتيجية من وعر تلك المنطقة.

مجم القول إنَّ الصين لن توقف نمو علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، وستعمل على استكمال مشاريعها العملاقة التي تربط اقتصادات دوله باقتصاد بكين المتنامي بصورة كبيرة، وأهمها مشروع «الحزام والطريق»، الذي سيحوّل بكين عاجلاً أم آجلاً إلى قوّة أكثر تأثيراً في السياسات الإقليمية والعالمية، وهذا بطبيعة الحال سيكون خصماً من نفوذ الولايات المتحدة، ليس في المنطقة وحسب، ولكن من نفوذها ومكانتها على المستوى الدولي ككل، وهو ما ستحاول الولايات المتحدة إيقافه. لهذا فإنَّ المنطقة ستشهد خلال المرحلة المقبلة تنافساً كبيراً، وستتأثر المنطقة بهذا الصراع بشدة؛ نظراً للواقع الإقليمي المعقد وصراعاته الممتدة، التي تسمح بالتدخل الخارجي، بجانب تشابك الحضور الأمريكي-الصيني، وشدة تنافسيته، ناهيك عن كونه يمثل ساحة مواجهة خارج المجالات الحيوية لواشنطن وبكين، وحديقة خلفية للصراع الدولي القادم.

الطاغية في المنطقة ، لكنها قد تكون قادرة على مواصلة العمل نحو شرق أوسط أكثر استقرارًا مع تعويض الأبعاد الاستبدادية للتوسع الإقليمي للصين. نظرًا لرغبة الصين في الابتعاد عن صراعات الشرق الأوسط ، يمكن لأوروبا أن تكون شريكًا مفيدًا بسبب علاقتها طويلة الأمد وشبكاتها الشخصية وقرها الثقافي وفهمها العميق للمنطقة التي ما زالت الصين تفتقر إليها. يجب على الأوروبيين التفكير في كيفية إقامة شراكة بناءة مع الصين - شراكة تربط الدولة بنظام تعاوني متعدد الأطراف بينما تواصل صعودها عبر الشرق الأوسط.

5. انعكاسات الصعود الصيني على التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط

بموجب موقعه الجيو-إستراتيجي وما يذخر به من موارد للطاقة، يحظى الشرق الأوسط باهتمامٍ جمٍّ لدى القوى الدولية كافة، على اختلاف رؤاها وأيديولوجياتها السياسية. وإن تحسّب الخبراء لتشكّل قطبي جديد يُغيّر البنية الدولية بصعود الصين كقوة اقتصادية عملاقة، فأقليم الشرق الأوسط سيكون أحد المناطق المتأثرة بالتطورات المصاحبة، سلبية كانت أم إيجابية، لتحوّل القطبية الدولية من أحادية ثابتة إلى قطبية ثنائية أو متعدّدة (فلامان، 2016).

هنا تتناول الأثر المحتمل على دول المنطقة، من جزاء الاستقطاب الأمريكي الصيني، بتجسيم اتجاهين مختلفين: الأول تفادي القوتين الدوليتين للتناؤد المباشر بالإبقاء على الوضع الراهن دون تعديل، والثاني تفاقم سياسات التصعيد والمناكفة وصولاً إلى حرب باردة تعزّي مناطق التماس بين القوتين، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، بما يعيد رسم خارطة التحالفات وإستراتيجيات دول المنطقة

5.1. الاتجاه نحو التحولات السلمية في الشرق الأوسط.

تأخذ الدراسة في الاعتبار الاحتمالات السلمية لصعود الصين كقوة ذات تأثير في مجريات الشرق الأوسط، متى ما تقيّطت إلى عدم المساس بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة. والعلاقات التبادلية الصديقة التي تمارسها دول المنطقة مع القوتين الصينية والأمريكية على السواء، تساهم في استدامة الوضع الراهن. فالعديد من دول الشرق الأوسط، ما عدا إيران وسوريا، تحظى بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة، لا سيما على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فيما تتشارك معظم الدول مع الصين علاقات اقتصادية متنامية بأطراد. (فلامان، 2016)

بمنطق مشابه، يعزّز لاتجاه تفادي الصدام في المنطقة، ما تولّيه الولايات المتحدة والصين من أهمية بالغة لأمن الطاقة، فالدولتان يؤرّفهما تعطيل انسياب صادرات النفط، وانعكاسات ذلك على الأسواق العالمية. هذا التوافق يخلق مساحة من الهدوء النسبي في معادلة التنافس الضاري بين الطرفين، والذي يشهده العالم الآن مع تزايد قوة الصين الاقتصادية، وعزم الولايات المتحدة قطع السبل على التّتين الصيني للحيلولة دون تحقيقه الهيمنة الإقليمية في شرق آسيا.

حالة الوضع الراهن تحوّل دول الإقليم اغتنام المكاسب المُعتَبة من الطرفين الصيني والأمريكي؛ فالصين برعت في الجوانب التكنولوجية المتطورة (5G) ، والإسهام في إنشاء البنى التحتية، وإقامة مشاريع الطاقة المتجدّدة الشمسية والنووية بأقلّ تكلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، الصين في عام 2019م كانت الشريك الاقتصادي الأول للمملكة العربية السعودية، والثاني لإسرائيل (Wojciech, 2021) كما أنّها وقّعت

إلى الشرق الأوسط الأوروبيين على فهم الممارسات التنموية الصينية وتعزيز معايير الحكومة الأوروبية. علاوة على ذلك ، يمكن للأوروبيين تزويد الجهات الفاعلة الصينية بالمعرفة والخبرة والشبكات التي يسعون إليها في المنطقة مقابل الدعم الاقتصادي. إذا طور الجانبان علاقة بناءة بهذه الطريقة ، يمكن للصين أن تدعم مبادرات الاستقرار الأوروبية في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا التعاون أن يوفر أيضًا فرصة لتشكيل المشاركة السياسية للصين مع المنطقة. حتى لو أعطت الصين الأولوية للتنمية الاقتصادية فوق الإصلاح السياسي ، فلا ينبغي للأوروبيين أن ينظروا إلى ذلك على أنه منافسة محصلتها صفر (ارشيد، 2017).

على المستوى السياسي الأوسع ، كانت مشاركة الصين المحدودة في الشرق الأوسط مدفوعة بالرغبة في إبراز صورة لنفسها كقوة عالمية جديدة. وقد أدى ذلك إلى توقعات غير واقعية حول نفوذ الدولة في المنطقة ، مما منح بكين قوة رمزية لا تعكس دائمًا قدراتها وطموحاتها الحقيقية.

وقد استفادت دول الشرق الأوسط من ذلك ، باستخدام الصين كورقة مساومة في تفاعلها مع الولايات المتحدة وأوروبا. على سبيل المثال ، في وقت سابق من هذا العام - بعد أشهر قليلة فقط من مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي - بدا أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يستخدم جولته في آسيا للتأثير على المناقشات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول مبيعات الأسلحة لبلاده. بدلاً من السعي فقط لتنويع الشراكات السعودية مع القوى الآسيوية ، كان يهدف إلى إصدار رد قوي على منتقديه الغربيين. وفي سياق مماثل ، دفعت مشتريات دول الخليج للطائرات العسكرية الصينية بدون طيار الولايات المتحدة إلى خفض عتبة بيع أسلحة من هذا النوع خاضعة للرقابة (احمد، 2017).

يجب على الدول الأوروبية ألا تتابع في تقدير التأثير السياسي للصين في الشرق الأوسط أيضًا. تميل دول المنطقة - خاصة تلك التي على خلاف مع الولايات المتحدة ، مثل إيران وسوريا - إلى المبالغة في علاقتها مع الصين لتخفيف عزلتها. الصين ليست بنفس الأهمية للشرق الأوسط كما تبدو في بعض الأحيان.

تم التخلي عن العديد من المشاريع والاستثمارات التي أعلنت عنها الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق أو تأخرت بشدة. وفي الوقت نفسه ، في مجالات مثل مبيعات الأسلحة ، فإن الشركات الصينية بعيدة كل البعد عن أن تكون بدائل موثوقة للموردين الغربيين.

لذلك ، يجب على الأوروبيين أن يدركوا قيمة انخراطهم مع الفاعلين الإقليميين. لا تزال الصين - مثل روسيا ، وحتى الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب - أقل من توقعات دول الشرق الأوسط ، مما يمنح الأوروبيين مساحة لتعزيز مواقفهم ومصالحهم. وكجزء من هذا ، فإن المراقبة المحسنة للمشاريع الإقليمية في الصين من شأنها أن تساعد الأوروبيين على فهم كيفية قيام الدولة ببناء نفوذها في المنطقة. كما أنه سيساعدهم أيضًا على تجنب أن يصبحوا أكثر عرضة للتأثر بتكتيكات المساومة لشركائهم في الشرق الأوسط حيث لا يكون النفوذ الصيني قويًا كما يبدو في البداية (فلامان، 2016).

يتعين على الدول الأوروبية البحث عن طرق جديدة للتعامل مع الصين في الشرق الأوسط. في بعض النواحي ، يريد كلا الجانبين الشيء نفسه - نظام إقليمي مستقر - وقد يكون لهما مجال لتعزيز السياسات المشتركة في السعي لتحقيق هذا الهدف. لن تتمكن الدول الأوروبية من الناحية الواقعية من مواجهة القوة الاقتصادية الصينية

ميناء حيفا، الذي يمثّل مرفأً دولياً للأسطول البحري الأمريكي السادس، وصولاً إلى اتفاقيات مستقبلية للاستفادة من تقنية (G5) الصينية.

5.2 الاتجاه نحو التحولات التصعيدية في الشرق الاوسط

في سياق التنافس المتزايد بين الطرفين، نجد أنّ الشقاق الحقيقي فيما يتعلّق بدول الشرق الأوسط يتّضح بشكلٍ صارخ في المناكفات السياسية داخل أروقة المنظّمات الدولية؛ كجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. على سبيل المثال، نجد الاختلاف قائماً بين الطرفين حيال الملف النووي الإيراني والقضية السورية، فضلاً عن استخدام كلّ طرف لهذه الأوراق بشكلٍ يخدم مصالحه الذاتية. فلطالما توازنت الصين وروسيا توتراً ناعماً بحسب المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية ضدّ الولايات المتحدة دولياً؛ بغية تقويض جهودها، أو تشويه شرعيتها القانونية، متى ما سنحت لها الفرصة (مثل معارضة «سناب باك» الأمريكي ضدّ إيران) (فلامان، 2016).

يأخذ هذا الاتجاه في الاعتبار تطوّرات الحالة الراهنة والناجمة عن إستراتيجيتين متضادتين، تعبّران عن فعلٍ وردّ فعلٍ، والتي تتمثّل في إستراتيجية الولايات المتحدة «الاتجاه شرقاً» الرامية إلى احتواء التمدّد الصيني المطرد، وما نجم عنه من إستراتيجية صينية بـ «الاتجاه غرباً»؛ بهدف خلق تعقيدات سياسية في مناطق نفوذ الولايات المتحدة المعتادة، للحدّ من ابتزازاتها وكبح خططها لتطويق الصين.

انعكاس التنافس الصيني-الأمريكي على دول المنطقة يتّضح أولاً بالمبادئ والمعايير، التي تؤطّر النظم السياسية الداخلية والسياسة الخارجية لكُلّ من الدولتين؛ فالولايات المتحدة بأبعادها الفكرية والمعارية ترى في انتشار الديمقراطية حلاً ناجعاً لصراعات المنطقة، وسبق أن حاولت غرس النظم الديمقراطية الغربية في العراق وأفغانستان دون جدوى ملموسة. بالتالي تعي المنطقة تماماً بموجب خرابها التاريخية في التعاطي مع الشريك الأمني الأمريكي، ماهية المبادئ الليبرالية التي يحملها، وتتحوّل تجاه مساعيه تغيير نظم المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية، لا سيما ما يعتبرها انتهاكات لحقوق الإنسان. (ارشيدي، 2017).

برغم تأثر دول المنطقة سلباً من جزاء المناورات الدبلوماسية التي تفرضها أيديولوجية الإدارات الأمريكية، على وجه التحديد الديمقراطية، إلا أنّ الشراكة الأمنية والعسكرية مع الطرف الأمريكي لا يمكن أن تُضاهى ببديل، ولن يكون بمقدور الدول الشركاء في المنطقة أن تتخلّى عن الامتيازات الأمنية التي تحظى بها، لتذهب وتمكّن قوّة أخرى مثل الصين من إحلال مقدراتها العسكرية الموقّزة لمستويات النفوذ الأمريكي. ربّما كان يوسع بعض الدول استخدام العلاقة مع الصين كورقة ضغطٍ على الجانب الأمريكي، لكن الميل التامّ تجاه القوّة الشرقية مفاده إشهار العداء للقوّة الأمريكية، وبالتالي خسارتها كحليفٍ أمني .

«الاتجاه غرباً» هي محاولة صينية لمجابهة إستراتيجية الاحتواء الأمريكية «الاتجاه شرقاً»، وهنّا نجد الصين حذرةً جداً في تفعيل قواها العسكرية والسياسية في مناطق النفوذ المعتادة للولايات المتحدة. لكن المؤشرات الراهنة تبيّن بتطوّر في السياسية الخارجية الصينية، لا سيما تجاه الشرق الأوسط، والاتفاقية الأخيرة الموقّعة مع إيران خير شاهد. اتفاقية الصين وإيران لم تقتصر فقط على جوانب اقتصادية، بل إنّها بحسب البنود المسرّبة، تشمل على اتفاقيات تحوّل الصين تشييد موانئ يسهل استخدامها كقواعد عسكرية، بمحاذاة الممرّات المائية ذات الأهمية البالغة لتدفّق شحنات الطاقة للأسواق العالمية (Fassihi et al., 2021).

خلال العقد الماضي اتفاقيات شراكة متنوّعة مع ثلاثة عشر دولةً في الإقليم . (Sachs et al., 2020).

وعلى الجانب الآخر، فالولايات المتحدة بغلو كعها في المجالات العسكرية والأمنية ومدى نفوذها في منطقة الشرق الأوسط منذ عقود؛ كونها القوّة الغمّية في العالم، أتاحت الفرصة للدول الحليفة بإقامة الشراكات الأمنية والتسليحية والاقتصادية والاستراتيجية، التي عادت بالنفع على أمن ورفاهية شعوب المنطقة.

ويجدر التنويه هنا إلى أنّ متغيّراتٍ إقليمية حديثة قد تُساعد في الإبقاء على الوضع الراهن، وأهمّها اتفاقات «أبراهام» الموقّعة بين عدّة دولٍ عربية مع إسرائيل، حيث أنّها تعزّز من مكانة واشنطن في الإقليم في وجه أيّ قوّةٍ مناهضة. الولايات المتحدة بسياسات التحشيد والجمع بين شركائها لمواجهة أطراف مناوئة لها مثل إيران، تستفيد من هذه الاتفاقيات لتوطيد مكاتبها وتخفيف أعباء حفظ الأمن ضدّ الشركاء المتنازعين في المنطقة، لا سيما العرب وإسرائيل. (ارشيدي، 2017).

بيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عبر إدارتها الحالية والإدارتين السابقتين، أرسلت إشاراتٍ مضطربة بشأن ضمان السلام والاستقرار في المنطقة، فالرئيس أوباما تردّد في التدخل في سوريا، وخلفه الرئيس دونالد ترامب الذي انسحب منها بشكلٍ مفاجئ؛ ما أثار مخاوف وشكوك النخب القيادية في المنطقة إزاء الالتزام الأمريكي بأمن الملاحة البحرية وحماية الممرّات المائية في الإقليم. (فلامان، 2016).

في ظلّ الوضع الراهن وتزايد الشكوك حيال الموقف الأمريكي، اتّجهت دول الإقليم نحو القوتين العالميتين الأخرين؛ روسيا والصين، بتفعيل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وإرساء قواعد الشراكة في مجالات متفرّقة. روسيا بطموحات إعادة قوتها العالمية، ويتواجدتها العسكري في سوريا وليبيا، فضلاً عن تراطاف اقتصادها مع دولٍ مثل مصر والجزائر والسعودية (عبر منظومة أوبك بلس)، نجحت في ترميم علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة، وإبراز ذاتها كوسيطٍ محايد في نزاعات الإقليم. كما أنّ مساعدتها لبشار الأسد ضدّ الضغوط الغربية مكنتها من تحقيق أهدافٍ عدّة، كان أهمّها بالنسبة لدول المنطقة ظهورها كقوّةٍ ثراعي السيادة الوطنية، وتسعى للحفاظ على حالة الوضع الراهن، علاوةً على تزايد اهتمام بعض الدول بالسلح الروسي (كالسعودية وقطر ومصر)، وأخيراً الدفع بعضو حلف الناتو المهم، تركيا، ضدّ مصالح الولايات المتحدة والحلف (Wojciech, 2021).

في سياق موازٍ، الانفتاح على الصين كان دافعه فضلاً عن الإشارات الأمريكية المضطربة بمبادئ «عدم التدخل» و«الحياد» كأسس يتبناها الجانب الصيني في سياسته الخارجية. فالصين لم تتخذ موقفاً متحيّزاً في التنافس الإقليمي الشرس بين السعودية وإيران، كما أنّها لم تُجد عن موقف الحياد تجاه المعضلة الفلسطينية-الإسرائيلية؛ وفي المقابل، فإن مبادرتها الموسومة بـ«الحزام والطريق» تُرغّب دول الإقليم في إقامة الشراكات مع الصين، والدخول في حيزّ النطاقات المستفيدة من مكاسب هذا التمدّد الاقتصادي.

وقبل الانتقال إلى الاتجاه الآخر في هذه المعادلة، نُشير إلى تزايد القلق الأمريكي من تغلغل القوّة الاقتصادية الصينية في الإقليم، لا سيما مع الحلفاء والشركاء المعتادين. ودراسة الحالة تستعرض هنا بلمحةٍ سريعة ردّ الفعل الأمريكي تجاه علاقة إسرائيل مع الصين؛ فإسرائيل التي تعوّل على القوّة الأمريكية في ضمان وجودها وأمنها، تنامت شركاتها الاقتصادية مع الصين من خطط بناء محطة تحلية، إلى مشاريع التواجد في

باردة بين الطرفين؛ فالنتائج بالتأكيد تغذية الصراعات، وإطالة أمدها في الإقليم. عند ذلك المستوى من التصعيد، ستجد الصين نفسها أمام حتمية الاختيار بين أطراف النزاعات الإقليمية، وهو الأمر الذي سيُشعل فتيل الحرب الباردة، لا سيما إذا ما دعمت الصين والولايات المتحدة معسكرات متناقضة، والضغط الأكبر سيكون على عاتق الدول الشريكة للولايات المتحدة، عندما تُرغم على الاصطفاف مع هذه القوة أو تلك، وما يمكن أن يُسفر عنه ذلك القرار من خسارة إحدى الميزتين؛ الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاستثمارات الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين. (احمد، 2017).

على الجهة المقابلة، فصانع القرار الأمريكي يواجه معضلات متشابهة، فهو يُدرك أنّ ما يكتنف العالم من تنافس، سينسحب لا محالة إلى تنافسات إقليمية قد يتفاهم انقسامها مع مرور الوقت بين حليف شرقي وآخر غربي، وكيف له أن يحتوي الصين، في الوقت الذي ينبغي له ألا يتخلى عن منطقة حيوية كالشرق الأوسط، ولا يكف عن موازنة الصراعات بين القوى الإقليمية؛ لضمان عدم انخيازها باتجاه التّين الصيني. مباحثات الاتفاق النووي الإيراني هي من أهمّ التحركات الأمريكية الرامية إلى كبح التمدد الصيني، لا سيما بعد توقيع الاتفاقية الإيرانية-الصينية، والتي في مضمونها تُتيح لإيران النفوذ في أنظمة تسليحية منوّعة؛ ما يزيد من حدة التوتّرات في المنطقة.

6. الخاتمة

يمكن القول إن الشرق الأوسط يمثل بالنسبة للصين إقليماً حيوياً ذا أهمية متنامية، حيث دخلت إليه بكين من بوابة الاستثمارات والتعاون الاقتصادي، مع الإبقاء على الجانب الأمني في حدوده الدنيا، مما خلق صورة حسنة عن «الشريك الصيني»، إلا أن هذه الصورة ليست مضمونة مع تزايد حدة الاستقطاب السياسي والعسكري بين أكبر اقتصادين في العالم، حيث من الممكن أن تضطر الصين إلى الاصطفاف بشكل علني مع دولة محور ضد أخرى بعد مفاضلة مصالحها، أو على الأقل أن تضمن عدم التعدي على مصالحها في الدولة التي احتضنت الاستثمارات الصينية الأكبر والأهم، ويمثل موقعها الاستراتيجي بعداً ثابتاً في المصالح الصينية، وهذا ما سيفتح الباب حتّى لمواجهة علنية بين الصين والغرب في إقليم معين، أو حيل فرصة سانحة أو قضية معينة.

ومن جهة أخرى ستدعم الصين استقرار البنية السياسية لدول الشرق الأوسط، وهو درس تعلمته الصين بعدما تعرضت مصالحها الاقتصادية في ليبيا للخطر، وإن كان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو أحد المبادئ الشاملة لسياسة الصين ولكن لديها سياستها الخاصة الأكثر استدامة على المدى الطويل. وتُظهر الصين حرصها على عدم التدخل في النظام الإقليمي الدقيق والمتقلب، وهي تقم أيضاً علاقات متوازنة مع كافة المتضادين في المنطقة دون أن تقوم بتنفير أي طرف من اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، ودون أن يتم تهديد المكاسب التي حققتها. ومن نواحٍ عديدة، يمثّل اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط في المجال الاقتصادي، إذ تلعب «مبادرة الحزام والطريق» دوراً رئيسياً في سياسة الصين الخارجية في المنطقة، بالإضافة إلى اعتماد الصين على موارد الطاقة من الشرق الأوسط، بما أن الصين لديها متطلبات هائلة في ما يتعلق بمجال الطاقة، بينما قد يوحي المستقبل بتغيرات كبيرة في سياسات الصين

وقد سعت الدولة الصينية إلى إرساء قواعد العلاقات المشتركة، بإبرام العقود الاستثمارية وإنشاء البنى التحتية لمشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن عقد الصفقات التسليحية، كما أُشير سابقاً. ولا شك أنّ انخفاض تكلفة الخدمات الصينية يجعل منها شريكاً اقتصادياً واستثمارياً مربحاً لعديد من الدول، كما أنّ الإحباط المتزايد لدى دول المنطقة من التلويح الأمريكي بانخفاض أهمية الشرق الأوسط، يدفع هذه الدول نحو الطرف الصيني.

على كلّ حال، تغلغل النفوذ الصيني له اعتباراته بالنسبة لدول الإقليم؛ فالصين وإن كانت مغرّبة في شركتها بموجب ارتكازها على المبادئ «الوُستفالية» الخاصّة باحترام سيادة الدول، بخلاف الولايات المتحدة التي تضغط بأوراق المبادئ الليبرالية، إلا أنّها ذات قاعدة أيديولوجية شيوعية، ولديها سلوكٌ عدائي في تناوّلها للقضايا المحورية مع مناطق ودول الجوار في شرق آسيا، لا سيما ذات النهج المغاير، مثل تايوان وهونغ كونغ وحتى كوريا الجنوبية واليابان. علاوةً على ذلك، فإطلاق العنان لليد التكنولوجية الصينية للتغلغل في الداخل الوطني لدول المنطقة، قد يحمل في طياته مثالب عدّة، أهمّها الاختراقات الاستخباراتية، وتمكين الصين من أوراق ضغطٍ متفرقة ضدّ مصالح هذه الدول. (فيلمان، 2016).

وفيما يتعلّق بالبيئة الإقليمية الأمنية، فالمسألة ذات تشابُهٍ تداخلِي. الولايات المتحدة لا ترى في الصين قوّةً عسكريةً قادرة بالاضطلاع بضمان الأمن في المنطقة، وفكّ الاشتباك الناجم عن مختلف الصراعات الدائمة في هذه المنطقة، ورُبّما كان هذا الأمر أحد دواعي الصين لاستخدام عنصر المفاجأة بنقل المعركة القائمة بين الطرفين إلى تخوم النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. ودول المنطقة، كما هي الصين، يدركون مدى خطورة التداعيات على المنطقة، في حال تزايد التنافس ومقارعة الصين للولايات المتحدة عسكرياً.

بيد أنّ تغيير الوضع الراهن يحمل في طياته مساوئ عدّة للصين ذاتها، وهي التي تنعم باستثمارات المنطقة واستيراد موارد الطاقة الضرورية دون تحمّل أيّ أعباءٍ أمنية أو تكاليف عسكرية، كما هو الحال لدى النظير الأمريكي. هذه الأطروحة هي التي تبنّاها الرئيس ترامب وصرّح بها في يناير 2019م، عندما أشار إلى أنّه يتعبّن على الصين وبقيّة دول العالم حمايةً لشحنات البترول العائدة لهم خلال عبورها في مضيق هرمز، وتساءل لماذا يقوم بلده بحماية الممرّات المائية، بينما تستأثر دولٌ أخرى بالاستثمارات والعوائد المادية (Alex, 2021).

الصين مع تعاطف دورها الدولي، تشترك مع روسيا في الرغبة بكسر الهيمنة الأمريكية على خطوط الملاحة البحرية في المنطقة، وهي برغم امتلاكها لقاعدة عسكرية في جيوتي واهنما بتسيير عمليات الشحن الدولي عبر الممرّات المائية، لم تتحدّ بعد الهيمنة الأمريكية العسكرية في المنطقة. مع ذلك، فالصين بخطتها طويلة الأمد، لديها طموحٌ لتعظيم دورها في ضمانة الأمن المتعلّق بتجارها ومنتجاتها مع دول العالم، ومحاولات تشييد قواعد عسكرية جديدة سواء في الخليج العربي أو بحر العرب وغيره، تعني مثوّل الحرب الباردة بين الطرفين.

دول المنطقة وإن استفادت من حدة التنافس لتحقيق المصالح النفعية عبر هذا الطرف أو الآخر، إلا أنّ مثوّل الحرب الباردة يقلصّ مساحات المناورة الدبلوماسية التي تملكها إلى أدنى درجاتها، لا سيما إذا تصاعد التوتّر واضطرتّ الدول للتخلّي عن الحياد، وأرغمت على الانضمام لأحد المعسكرين ضدّ الآخر، ومجرّد دخول المنطقة في حربٍ

مركز الامارات للسياسات. (2021). ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيره على الشرق الاوسط، اذار.

احمد، عادل حسن محمد. (2017). العلاقات الأمريكية-الصينية صراع أم شراكة، مجلة العلاقات الدولية، العدد السابع، السودان، فبراير، ص: 3.

فلامان، نوح. (2016). الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، ترجمة هشام سمير، الرياض، تكوين للدراسات والأبحاث، ص: 51.

سليمان، سناء. (2019). تداعيات التنافس الأمريكي-الصيني على مستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر ص: 132.

ارشيد، أسامة أبو. (2017). خلفيات التصعيد الأمريكي – الكوري الشمالي وآفاقه، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 4.

Camille, Lons. (2019). China's great game in the Middle East, European Council on Foreign Relations, October 2019, p 8.

Michnik, Wojciech. (2021). Great power rivalry in the Middle East, Real Institute Elcano, 18 Jan, Accessed: 15 April, 2021, <https://bit.ly/3mXSZ2G>.

Sachs, Natan. & Huggard, Kevin. (2020) Israel and the Middle East amid U.S.-China competition,” Brookings, 20 July, Accessed: 14 April, 2021, <https://brook.gs/3n1BYoC>.

Fassihi, Farnaz & Myers, Steven Lee, (2021), “Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership, The New York Times, 11 July, Accessed: 18 April, <https://nyti.ms/3FrZjZh>.

Lockie, Alex. (2021). Trump calls on China, and the world, to protect their own ships from Iran,” Business.

Buckley. Chris The East Is Rising': Xi Jinping Maps out China's Post-Covid Ascent.” Business Standard, 4 Mar. 2021, www.business-standard.com/article/international/the-east-is-rising-xi-jinping-maps-out-china-s-post-covid-ascent-121030500024_1.html

Zheng, William. (2021). China's Officials Play up 'Rise of the East, Decline of the West'. South China Morning Post, 9 Mar. 2021, www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3124752/chinas-officials-play-rise-east-decline-west.

Writer, Staff. (2021). Biden to Test Allies with More Coordinated Approach to China Nikkei Asia, 6 Feb. 2021, asia.nikkei.com/Spotlight/Comment/Biden-to-test-allies-with-more-coordinated-approach-to-China.

Abstract

Since the beginning of the twenty-first century, the People's Republic of China's interest in the external role based on economic tools has increased in order to reach the maximum benefit for the Chinese national interests. This role has been accompanied by the intensification of competition between the major countries in different regions. The Middle East region's share was the largest in this competition. China has close interests in the Middle East based on energy and markets, and these interests have increased to enter the political and security fields with the changes taking place in the region, until it has reached advanced stages in competing with the influence of

تجاه المنطقة، ويأتي ذلك مع تزايد الفراغ الأمني الذي قد يخلفه الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وهذه السياسات تتمثل في زيادة تركيز الصين على مصالحها الحيوية، وهو ما يعني أن الصين ستكون بحاجة إلى تأمين تجارتها واستثماراتها في الشرق الأوسط بنفسها، وهذا يوحي أيضاً بأن عليها أن تزيد من مشاركتها الأمنية والعسكرية والدبلوماسية في تعقيدات المنطقة ونزاعاتها، بالتوازي مع سعيها للحفاظ على مصالحها الحيوية.

فالحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ممكن من الناحية النظرية، إلا أن الممارسة العملية لرؤية الصين في منطقة كالشرق الأوسط هي أكثر تعقيداً مما يبدو عليه الوضع القائم، وعليه، فإن تزايد النشاط الدبلوماسي الصيني والأمني في المنطقة بات محسوساً بشكل متزايد، على الرغم من قلق الصين حول أن يكون ذلك على حساب الأرواح والأموال، وعلى حساب سمعتها كدولة صديقة للجميع تحترم الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ولا تتدخل في النزاعات والخلافات في المنطقة. توجهات الصين المستقبلية ستتركز على تنامي القوة الصينية التنافسية اقتصادياً والصناعة النوعية والريادة الابتكارية والتكنولوجيا المتقدمة والعلوم المعرفية الحديثة، وسباق الفضاء، وإدارة البيانات الكبرى والذكاء الصناعي، وتسخير قوى الطبيعة وأسلحة الخيال العلمي.

ومن أجل ضمان أمن الطاقة وتأمينها لحاجتها التي تفرضها العملية الإنتاجية، ربما تسعى الصين في الشرق الأوسط لطرح نفسها كوازي وحائط صد أمام المصالح الأمريكية، وتستند بكين في هذا إلى سياسة مغايرة بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية، حيث تتجنب الصين إعلان استراتيجية واضحة ومؤيدة أو متنازعة مع دول بعينها، وتعمل على نشر استراتيجياتها في الدول المتنازعة، ضمن مبدأ جمع المتناقضات، والاستفادة من ضعف الطلب الأمريكي على الطاقة مقارنة بالطلب الصيني. بكين تقدم قوتها الناعمة للدول الشرق أوسطية بشكل ليس بالضرورة أن يرتبط بتغييرات بنوية في الأنظمة السياسية، خلافاً لما تقوم به وتحبذ الولايات المتحدة الأمريكية.

المصادر

سعد، عزت. (2020). الصين وامن الشرق الاوسط، صحيفة الشروق الالكترونية.

رويترز، الرئيس الصيني يزور مصر ويقدم دعماً مالياً وسياسياً، رويترز، <https://www.reuters.com/article/oegtp-china-2016/1/21-egypt-ea6-idARAKCN0UZ07M>

غومودو، فرنسوا. (2013). العلاقات الصينية الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 27 أكتوبر 2013، ص: 3.

الخطيب، حماد عمر محمد. (2016). العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون 2008-2015 م، دراسة بحثية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، يونيو، ص: 14.

شعراوي، سالي نبيل. (2018). العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، دار العربي، الطبعة الأولى، ص: 109.

سكوبيل، اندرو. (2016). الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، ص 22.

region such as the Middle East, the interest in examining the future effects of this Chinese rise has increased. In the aspects of security, economics and politics.

Key words: International conflict, the Middle East, the twenty-first century, Chinese competition, international relations.

the traditional major powers in the region (the United States of America and Europe). In the last decade, the extent of Chinese involvement in the region's issues have increased, which has begun to pose an economic and strategic threat to the influence of the traditional major powers, and as this threat represents a direct reflection on the security situation in a soft